LDSF
LAW AND DEMOCRACY SUPPORT FOUNDATION

في تقريرها المقدم لآلية الاستعراض الدوري الشامل

دعم القانون والديمقراطية: القمع العابر للحدود وانعدام النزاهة الانتخابية يعكسان استمرار تدهور حقوق الإنسان في مصر

مؤسسة دعم القانون والديمقراطية

مصر : الحرمان من المشاركة السياسية والقمع العابر للحدود
جلسة الاستعراض الدوري الشامل ٤٨

مقدم من : مؤسسة دعم القانون والديمقراطية

تشهد مصر منذ سنوات تدهوراً حاداً ومستمراً في حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما تصاعدات معه أزمات المصريين الاقتصادية والاجتماعية بجانب الازمات السياسية المستمرة منذ عقود، في ظل إصرار من السلطات علي فرض سياسة الصوت الواحد وقمع كافة الأصوات المعارضة، ورفض التحاور أو الإستماع إلي المجموعات السياسية ومنظمات المجتمع وغيرها من القوى المجتمعية المختلفة، وقامت بفرض مناخ عام معادي للحريات وحقوق الإنسان، وسيطرت علي منافذ التعبير عن الرأي، وفرضت إجراءات أمنية صارمة مخالفة للدستور والمعاهدات الدولية، وحرمت المواطنين بشكل ممنهج من المشاركة السياسة سواء عبر تنظيم أنفسهم في مجموعات أو من خلال المشاركة في الانتخابات العامة، وكانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في مطلع ٢٠٢٤ بمثابة ضربة قاسية لمساعي المشاركة السلمية في العمل العام، حتي وإن كانت عبر أدوات وإجراءات فرضتها السلطة نفسها، حيث حُرم المنافسين البارزين للرئيس من مجرد الوصول الي صندوق الانتخابات، عبر منعهم من استيفاء شروط الترشح.

وبعد ان اغلقت منافذ التعبير السلمي، كان الفرار من البلاد أحد السبل التي لجأ لها عدد متصاعد من المصريين بحثاً عن ملاذ آمن بعيداً عن المراقبة والملاحقات والمضايقات الأمنية، والانتهاكات التي تعرضوا لها هم وأسرهم، الا ان السلطات المصرية كان لها رغبة مغايرة في ان تمتد أياديها لتطالهم حتي في البلدان الجديدة، عبر مراقبتهم أو تهديدهم وملاحقتهم أمنياً أو التنكيل بأسرهم وحرمانهم من الخدمات القنصلية والأوراق الثبوتية.
وفي هذا التقرير تقدم المؤسسة شهادتها وتوثيقها لانتهاكات حقوق الانسان المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والقمع العابر للحدود وتقدم التوصيات بهدف المساعدة في حل مشكلة حقوق الانسان في مصر إذا ما أرادت السلطات تغيير منهجها والاستجابة لدعوات تحسين ملفها.

أولاً : القمع العابر للحدود

برغم أن مصر خلال الدورات السابقة قد تلقت عشرات التوصيات المتعلقة بضمان وحماية حرية التعبير وضمان حرية وأمان المدافعين عن حقوق الإنسان إلا أن المؤسسة رصدت ووثقت تصاعد منهجية تخطي انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها السلطات الحدود الوطنية لتشمل

استهداف الأصوات المعارضة في الخارج، وذلك مباشرة عن طريق موظفين عموميين ومنتمين لأجهزة امنية أو بالوكالة عن طريق متعاونين مع السلطات.

وتُظهر الحالات التي وثقتها المؤسسة أن الحكومة المصرية تستهدف الحقوقيين والصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمعارضين السياسيين بشكل رئيسي بما في ذلك سجناء رأي سابقين، أو متهمين في قضايا سياسية نجحوا في الهرب خارج البلاد، أو خرجوا للعمل أو الدراسة.

وتسعي بذلك من جانب الى اسكاتهم عن طريق فرض رقابة صارمة عليهم، وتعريضهم لضغوط وتهديدات تشعرهم بعدم الأمان او اخبارهم ان يدي الاجهزة الأمنية المصرية طولة ويمكن ان تنال منهم أينما كانوا اذا ما تجرؤا علي نشر ما تعرضوا له من انتهاكات قبل الخروج أو طالبوا بأي اصلاحات سياسة، ومن جانب اخر للانتقام منهم ليكونوا مثال للنشطاء في مصر والخارج، للتدليل أن حتي الهروب الي بلد أمن لا يعني تمتعهم بقدر اكبر من الحريات.

يذكر أن تلك الانتهاكات صاحبها تصريحات لمسئولين مصريين توضح ان تكميم الأصوات في الخارج هي منهجية ومسعي للأجهزة المختلفة بالداخل، وكان ابرز التصريحات ما قالته [1] وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج في ٢٠١٩، لمجموعة من المصريين في كندا: "أي شخص يقول كلمة واحدة عن بلادنا سيُقطّع". (أشارت بقطع الرقبة أثناء التصريح)

ووثقت المؤسسة تنوع انتهاكات السلطات في الخارج، وشملت الملاحقة الأمنية، التخويف، الترهيب، الاعتداء الجسدي، الشتائم، الحرمان من الأوراق الثبوتية، المراقبة، اختراق حسابات التواصل الاجتماعي، وتدشين حملات كراهية ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين في الخارج. واعتقال أفراد الأسرة لاستخدامهم كرهائن للضغط علي اقاربهم في الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن الخوف المبرر أدي إلى رفض العديد من ضحايا الانتهاكات ذكر اسمائهم أو شهادتهم، إما بسبب استمرار تواجدهم في بلدان غير أمنة تقوم بتنسيقات أمنية مع مصر، أو بسبب الخوف علي افراد أسرهم في الداخل.

وفيما يلي ابرز الأمثله علي الانتهاكات :

الضغط علي النشطاء المصريين في الخارج بمعاقبة افراد أسرهم

1. أخبرت المدافعة عن حقوق الإنسان شروق أمجد المؤسسة إنها منذ وصولها لتركيا في ديسمبر ٢٠٢٠ وهي تتعرض لتهديدات مستمرة من قبل الحكومة المصرية، وفي مارس

[1] - تصريحات منقولة عبر بي بي سي لوزيرة الهجرة المصرية
https://www.bbc.com/arabic/trending-49085889 | اخر زيارة : ١٣ يوليو ٢٠٢٤

٢٠٢١ توجهت قوة من الأمن الوطني إلى منزل أسرتها في مصر واحتجزوا والدتها في مقر أمني لمدة ساعتين، حققوا معها حول كيفية سفر الناشطة، وطبيعة نشاطها الحالي، ومن ساعدها في السفر للخارج، وارسلوا عبرها لشروق انها ستُرحل لمصر قريبا، وأعقب ذلك اتصالات من الأمن الوطني لأسرتها، للضغط عليهم لإقناعها بالعودة لمصر.

2. في أغسطس ٢٠٢٣ قامت أجهزة أمنية باعتقال والد الصحفي وسجين الرأي السابق المقيم في بلجيكا احمد جمال زيادة، واستجوابه حول طبيعة عمل إبنه، واحتجازه في مكان مجهول ومصادرة هاتفه، ثم تقديمه للتحقيقات متهما بـ "إساءة استخدام الاتصالات ونشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة محظورة" قبل أن يتم إطلاق سراحه بعد نحو شهر من الإحتجاز.

3. في ١٨ أغسطس ٢٠٢٣، أعتقل علاء الدين سعد محمد العادلي، والد الناشطة السياسة، فجر العادلي، وذلك أثناء وصوله للقاهرة قادمًا من ألمانيا -حيث يقيم بصفة دائمة- في زيارة عائلية. واحتجزه أمن مطار القاهرة عقب هبوط طائرته القادمة من مدينة "فرانكفورت"، بُناءً على تعليمات صادرة من الأمن الوطني، قبل أن يتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، في ٢٠ أغسطس عقب ضغوط دبلوماسية للكشف عن مصيره. ووجهت له النيابة تهمًا بنشر أخبار كاذبة، والانضمام إلى جماعة محظورة واطلق سراحه بعد شهرين من حبسه احتياطيا، قبل أن يصدر رئيس الوزراء قرار بإسقاط الجنسية عن نجلته المعارضة فجر العادلي التي إنتقدت الرئيس السيسي أثناء كلمته في ألمانيا عام ٢٠٢٥.

4. أخبر الناشط السياسي والمعتقل السابق إسلام عرابي المؤسسة بقيام أجهزة الأمن بالتوجه لمنزل أهله وزوجته في يوم ٦ نوفمبر ٢٠٢٢ تزامناً مع تواجده في السودان واستعداده للسفر للإمارات، وقاموا بإعتقال شقيقه الاكبر احمد عرابي وسؤاله عن مكان تواجد شقيقه، ولايزال محبوس احتياطياً حتي الأن في مصر.

5. في عام ٢٠٢١ قامت أجهزة الأمن بإلقاء القبض علي عدد من أفراد عائلة المدافع عن حقوق الإنسان المصري الأمريكي محمد سلطان[2] مدير مبادرة الحرية، قبل أن يتم اطلاق سراحهم فيما بعد. وكان محمد سلطان - الذي يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية وسجين الرأي السابق في مصر ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ - قد رفع دعوى قضائية ضد رئيس الوزراء المصري السابق، حازم الببلاوي، في محكمة أمريكية تتطالب بمحاكمات علي خلفية تعرض الناشط للتعذيب والاستهداف خلال تواجده في مصر.

[2] - خبر صحفي منشور عبر بي بي سي
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56100890 | اخر زيارة ١٣ يوليو ٢٠٢٤

6. **التضييق علي تظاهرات المصريين في الخارج**

7. في ١٨ يوليو ٢٠٢٢ وتزامنا مع زيارة الرئيس السيسي لبرلين، نظم نشطاء مصريين تظاهرات أمام القصر الرئاسي ومقر الاتحادية للتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر،و المطالبة باطلاق سراح سجناء الرأي. إلا أن السلطات المصرية من خلال مدنين كانوا مرافقين لدبلوماسيين مصريين قاموا بمهاجمة المشاركين في التظاهرات أمام قصر الرئاسة لفظياً وسبهم وقذفهم وتهديدهم، حتي تدخلت الشرطة الألمانية وطلبت منهم الإنتقال للرصيف المواجه للقصر مباشرة.

8. أما التظاهرة المقابلة لمقر الاتحادية، فبعد دقائق من بدايتها قالت الشرطة الألمانية أن المظاهرة ألغيت بسبب إعتراض الوفد المصري عليها، ومع تمسك المشاركين فيها باستكمالها لأنها مُرخص لها مسبقاً، تم نقل المظاهرة من أمام الاتحادية مباشرة إلى شارع جانبي.
وجدير بالذكر أن بعض أقارب عدد من المشاركين في التظاهرة ألقي القبض عليهم في مصر واحتجزوا لفترات وجيزة. كما إنه وبعد نهاية التظاهرة قام بعض المدنين المرافقين للوفد المصري بالإعتداء علي المشاركين لفظياً وبدنيا، وكان من بينهم الصحفية والمدافعة عن حقوق الإنسان بسمة مصطفى، التي صفعها أحدهم علي وجهها.

9. وأيضاً المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان كريم عبدالراضي الذي هدده بعضهم بضرورة الخوف علي طفلتيه، اللتان يمكن الوصول لهم.

كما اعقبت التظاهرة سلسلة اخري من الإنتهاكات ضد بعض المشاركين فيهم، منها هجمات إلكترونية علي حساباتهم علي شبكات التواصل الاجتماعي وحسابات البريد الإلكتروني. ومراقبة بعض المشاركين وملاحقتهم في محيط منازلهم، وأماكن أخري.

وحررت بسمة وكريم شكاوي قانونية ومازالت قيد التحقيقات من قبل السلطات الألمانية.

قانون الكيانات الإرهابية أداة قمع عابرة للحدود

10. منذ عام ٢٠١٣ تتذرع الحكومة بالحرب علي الإرهاب لفرض قيوداً كبيرة علي الحريات العامة في البلاد، وملاحقة الصحفيين والنشطاء واصحاب الرأي، وفي هذا السياق سنت عدد من التشريعات القمعية والمشكوك في دستوريتها، ومنها قانون الكيانات الإرهابية رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ الذي توسعت في استخدامه حتي أصبح أداة تستخدم لملاحقة المعارضين والنشطاء وغيرهم ليس فقط في مصر، ولكن أيضاً خارج البلاد.

ويسمح القانون للنائب العام بأن يطلب من المحاكم الجنائية إدراج أفراد أو مجموعات علي قوائم الإرهاب لمدد تتجاوز ٣ سنوات ويمكن تجديدها بقرارات جديدة، وهو يترتب عليه مصادرة الممتلكات وتقييد حرية التنقل، وقد استخدمت السلطات هذا القانون لإدراج اسماء أعداد كبيرة من المصريين في الخارج علي قوائم الإرهاب بهدف تقييدهم واشعارهم دائماً بالخوف والملاحقة، ويجعلهم عرضة لمخاطر الترحيل وتقييد تحركاتهم في الخارج.
ومن الأمثلة علي نشطاء وشخصيات في الخارج وضعت اسمائهم علي قوائم الإرهاب، لاعب كرة القدم البارز محمد أبو تريكة، والإعلامي أسامة جاويش والناشطة شروق أمجد وغيرهم من الاسماء البارزة، وشهدت مصر دعوات رسمية لوضع اسماء بعضهم علي نشرة الانتربول، والمطالبة بضبطهم وتسليهم لمصر.

الحرمان من الأوراق الثبوتية والخدمات القنصلية

منذ سنوات تستخدم السلطات المصرية سفارتها في الخارج كأداة لتكميم الأفواه ومعاقبة مواطنيها عن طريق حرمانهم من إستخراج أوراقهم الثبوتية والخدمات القنصلية، ووثقت المؤسسة تهديد دبلوماسي مصري في برلين لمواطنين مصريين أثناء تظاهرهم أمام السفارة لإحياء ذكري ثورة ٢٥ يناير بحرمانهم من أوراقهم الثبوتية، وفي حالات اخري رفضت السفارة استخراج جوازات سفر لنشطاء مصريين وطالبتهم بالعودة لمصر لاستخراج أوراقهم بوثيقة سفر صالحة لمرة واحدة تمكنهم من العودة لمصر، كما حًرم نشطاء مصريين من إستخراج وثائق وشهادات يحتاجوها لاستكمال دراستهم أو العمل في الخارج، وفي حالات آخري رفضت السلطات السماح لأقارب النشطاء في الداخل من إستخراج تلك المستندات برغم إمتلاكهم توكيلات تسمح لهم قانونياً بذلك، ما يصعب علي النشطاء في بعض الحالات من تقنين أوضاعهم في بلدان المهجر، وقد وثقت المؤسسة إحتجاز مدافع عن حقوق الإنسان في السفارة المصرية في تونس لمدة ساعتين في غرفة مغلقة، قبل أن يرفضوا تسجيل طفله في إمتحانات دراسية تجريها السلطات المصرية للمغتربين، وهو ما آدي إلى خسارته سنة دراسية كاملة.

11. وأخبر الناشط سيف الاسلام عيد - الذي كان معتقلاً منذ يناير ٢٠١٤ وحتي فبراير ٢٠١٥ - المؤسسة أنه منذ مارس ٢٠٢٣ ترفض السفارة المصرية في الدوحة تجديد جواز سفره بسبب رفض جهات أمنية في مصر تمكينه من ذلك، واخبروه أنه يمكنه فقط الحصول علي وثيقة سفر تستخدم لمرة واحدة للعودة إلى مصر، أما الناشط اسلام عرابي حاول في يناير

٢٠٢٤ التواصل مع السفارة المصرية في إسطنبول عبر فيس بوك لطلب إستخراج شهادة ميلاد لإبنته، فقامت الصفحة بحظره.

قمع بالوكالة

تسخدم السلطات المصرية علاقتها ببلدان في محيطها الإقليمي للتنسيق الأمني معها بهدف التضييق علي المصريين المتواجدين في تلك البلدان أو مراقبتهم والتضييق علي حريتهم في التنقل أو وضع عقبات أمام تجديد إقامتهم، ومن الأمثلة علي أبرز تلك البلدان لبنان، التي وثقت المؤسسة فيها أكثر من حالة اعتقال وتهديد بالترحيل لنشطاء مصريين علي أراضيها، وتونس التي ترفض منذ فترة تجديد إقامات النشطاء علي أراضيها، وكينيا التي شهدت محاولات إجبار مصريين علي العودة لمصر بدلاً من السفر إلى الي بلد آخر، وكذلك تركيا التي فرضت قيود علي حرية التعبير للمصريين علي أراضيها.

12. في مايو ٢٠٢٣ تعرض الناشط المصري وسجين الرأي السابق عبدالرحمن طارق للتوقيف من قبل أجهزة أمنية لبنانية أثناء تواجده في لبنان، وطلبوا منه الإستعداد للترحيل لمصر، وخضع لتحقيقات حول نشاطه المتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان، وعن أسباب إعتقاله في مصر، وبعد تدخلات دبلوماسية دولية وضغوط من منظمات المجتمع المدني، توقفت إجراءات ترحيله الي مصر، ثم سافر بعدها إلى فرنسا حيث يقيم الآن.

13. في ٣ أكتوبر ٢٠٢٣ أعتقلت أجهزة أمنية تركية الناشطة السياسية غادة نجيب[3] من منزلها في إسطنبول، وبحسب شهادات أشخاص مقربين منها، تعرضت غادة للإهانة أثناء اقتيادها لمركبة تابعة لهذه الأجهزة، تم نقل غادة لمركز باشاكشهير للإحتجاز، ومنه إلى سجن سيليفري في إسطنبول، وأخيرًا تم نقلها لمركز اعتقال أبعد في منطقة ملاطية، قبل أن يتم إطلاق سراحها بعد فترة من احتجازها بعد محاولات الضغط عليها لوقف انتقاداتها للسلطات للمصرية، وجدير بالذكر أن غادة نجيب وزوجها الممثل هشام عبدالله كانوا قد تعرضوا لسلسلة من الإنتهاكات علي خلفية آرائهم الناقدة للسلطات، وكان منها إعتقال بعض افراد أسرتهم في مصر، ومنع شقيقة غادة الكبري من السفر خارج مصر، وفي ٣١ يناير أصدرت محكمة مصرية حكم غيابي بسجن غادة ٥ سنوات في القضية رقم ١١٠٢ لسنة ٢٠١٧ بتهم نشر أخبار كاذبة للتحريض ضد النظام وتقويضه، وفي ديمسبر ٢٠٢٠ أصدرت السلطات المصرية قراراً بإسقاط الجنسية عنها بإعتبارها تشكل تهديداً للأمن الوطني المصري.

التشهير بالنشطاء المصريين في الخارج والتحريض ضدهم

[3] بيان جماعي لمنظمات حقوقية للمطالبة باطلاق سراح غادة نجيب، منشور علي موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان https://cihrs.org/turkey-release-stateless-activist-ghada-naguib-and-refrain-from-deporting-her-to-egypt/?lang=en | أخر زيارة ١٤ يوليو ٢٠٢٤

14. في فبراير ٢٠٢٤ تعرض المدافع عن حقوق الإنسان المقيم في بريطانيا أحمد سالم[4] مدير مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، لحملة تشهير شرسة ضده وضد المؤسسة عبر التلفزيون، والصحف، ومنصات التواصل الاجتماعي. فضلا عن تلقيه تهديدات عبر وسطاء مقربين من السلطات مفادها "أنه سيتم إعادته لمصر" إن لم يوقف عمله. وأحد التهديدات، كان عبر زعيم قبيلة محلية في سيناء عينته الحكومة، حذر سالم من قدرتهم علي النيل منه حتي في الخارج.

15. كما تعرضت الناشطة بسمة مصطفى لحملة تشهير على مواقع التواصل الإجتماعي من أشخاص مقربين من السلطات عقب مشاركتها في مظاهرة ببرلين وتلقت تهديدات بالعنف ودعوات لاغتصابها.

ثانياً : الانتخابات الرئاسية :

في مطلع عام ٢٠٢٤ أجريت السلطات المصرية الانتخابات الرئاسية، وشابها العديد من الإنتهاكات والعيوب التي تؤكد عدم نزاهتها، وقد راقبت مؤسستنا المرحلة الأولي من الأنتخابات والتي عرفت بمرحلة جمع التأييدات اللازمة لإستيفاء شروط الترشح للإنتخابات، وشهدت العديد من الاجراءات القمعية التي أثرت علي سلامة الانتخابات بالكامل، حيث حُرم المنافسين الرئيسين للسيسي من الوصول إلى صندوق الانتخابات من الأساس[5]، ما جعلها انتخابات بلا تنافسية لم يتمكن من خوضها من لم تسمح له السلطات.

١ - وثقت المؤسسة **انحياز كامل وواضح من قبل مؤسسات الدولة** لصالح الرئيس عبدالفتاح السيسي، وكان أبرز المؤسسات التي أثرت علي سير العملية الانتخابية، وسائل الإعلام الرسمية، بجانب الإعلام الخاص، ووزارة الداخلية التي تقاعست في حالات عن حماية منافسي السيسي وفي حالات أخرى بمهاجمة مؤيدي المنافسين، بجانب مصلحة الشهر العقاري التي كانت تتولي مسئولية تحرير التوكيلات الشعبية اللازمة للترشح.

وفي مطلع شهر أكتوبر ٢٠٢٣ تزامناً مع مرحلة جمع التأييدات نظمت الدولة مؤتمر تحت عنوان "حكاية وطن" وأقيم في مقار رسمية في العاصمة الإدارية الجديدة ومُوِّل من موارد الدولة وحضره العديد من المسئولين الحكوميين، وأستهدف تعديد إنجازات الرئيس والمنافس في الانتخابات عبدالفتاح السيسي، وقد إنتهي المؤتمر الذي استمر لـ٣ أيام بإعلانه ترشحه.

٢ - رصدت المؤسسة استخدام **ممنهج للمال السياسي ومبادرات خيرية اطلقتها السلطات** من أجل استغلال حاجات المواطنين بسبب تردي في الأوضاع الاقتصادية وإرتفاع الأسعار لرشوة المواطنين للضغط عليهم من أجل تحرير توكيلات تأييد لمرشحين بعينهم وعلي رأسهم الرئيس السيسي، وعدم تحرير توكيلات لمرشحين آخريين منافسين له، كما رصدت المؤسسة أعمال

---

[4] بيان لمنظمة هيومان ريتس ووتش
https://www.hrw.org/ar/news/2024/02/26/egypt-rights-group-and-its-director-threatened-and-smeared | اخر زيارة ١٤ يوليو ٢٠٢٣

[5] - بيان منشور علي موقع مؤسسة دعم القانون والديمقراطية حول غلق باب الترشح للانتخابات
https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=654159223563373&id=100069079044630&rdid=djIr9fABIHJqKQ40 | اخر زيارة ١٤ يوليو ٢٠٢٤

بلطجة من قبل مدنين ظهروا حاملين لافتات حزب مستقبل وطن المؤيد للرئيس بجانب بعض رجال الأمن لحرمان مواطنين من الوصول لمقار الشهر العقاري عبر الإعتداء عليهم بالضرب والسب، واحتجازهم لفترات وجيزة.

٣ - وثقت المؤسسة **حرمان ممنهج من قبل مقار الشهر العقاري** لأنصار أبرز منافسي السيسي في الانتخابات الرئاسية من تحرير توكيلات التأييد، ورصدت المؤسسة حوالي ٥٦٩ انتهاكاً في مكاتب الشهر العقاري في ٢٥ محافظة مختلفة داخل مصر، وفي ٨ سفارات مصرية في الخارج[6] كأمثلة علي الانتهاكات التي شهدتها تلك المقار الرسمية والتي حرم بسببها عشرات الآلاف من الموطنين من تحرير توكيلات التأييد لممثليهم، وقد تنوعت الانتهاكات ما بين احتجاز لفترات او رفض مباشر لاصدار التوكيلات أو محاولة الضغط عليهم لاستبدال ممثليهم، أو اتلاف الوثائق الثبوتية وحتي التذرع بتعطل نظام التشغيل لحرمانهم من تحرير التوكيلات.

وعلي أثر ذلك أعلنت المرشحة المحتملة جميلة إسماعيل عدم خوضها الانتخابات، بعد إعلان حزب الدستور عدم الدفع بمرشح خلال الانتخابات.

كما لم يتقدم البرلماني السابق والمرشح البارز أحمد الطنطاوي بترشحه بسبب حرمانه من جمع التأييدات، واتخاذ السلطات إجراءات قانونية ضده وضد حملته بسبب مبادرة أطلقها لجمع تأييدات شعبية بعيداً عن مقار الشهر العقاري.

٤ - استخدمت السلطات المصرية الملاحقات الأمنية والقضائية ضد المتنافسين في الانتخابات، حيث رصدت المؤسسة القبض علي ١٩٤ من أنصار أحمد الطنطاوي خلال مرحلة جمع التوكيلات، بجانب محاكمة الطنطاوي وعدد من قيادات حملته الانتخابية علي خلفية تحرير التأييدات الشعبية في القضية رقم ١٦٣٣٦ لسنة ٢٠٢٤، وفي فبراير ٢٠٢٤ صدر حكم بحبس الطنطاوي ومدير حملته لمدة سنة، وحرمانه لمدة ٥ سنوات من المشاركة في الانتخابات، وهو ما أيدته محكمة الاستئناف في ٢٧ مايو، وجدير بالذكر انه تم القبض علي الطنطاوي لتنفيذ الحكم، ولا يزال محبوساً في سجن العاشر من رمضان.

---

[6] تقرير بعنوان بلا تنافسية اصدرته المؤسسة حول مرحلة جمع التأييد في الانتخابات الرئاسية

https://ldsf.info/en/ldsf-issues-report-on-monitoring-the-candidate-endorsement-stage-for-presid
ential-elections-violations-undermine-the-integrity-of-the-entire-electoral-process/ | اخر زيارة ١٤ يوليو ٢٠٢٤

التوصيات

فيما يتعلق بالقمع العابر للحدود :

١ - وقف القيود المفروضة علي حريات التعبير، والتنظيم، والتوقف عن ملاحقة النشطاء المصريين في الخارج.

٢ - تعديل قوانين العقوبات والجمعيات الأهلية، والإرهاب والكيانات الإرهابية لتتوافق مع الدستور المصري والتشريعات الدولية الملزمة لمصر.

٣ - وقف التذرع بمحاربة الإرهاب واستخدام قانون الكيانات الإرهابية لملاحقة النشطاء المصريين في الداخل والخارج.

٤ - وقف حملات تشويه وتخوين المصريين في الخارج، ومحاسبة المسئولين عن التهديدات ضد المصريين في الخارج والتحريض ضدهم.

٥ - وقف استخدام الخدمات القنصلية والحرمان من الوثائق الثبوتية وإسقاط الجنسية، كوسائل ضغط وعقاب ضد أصحاب الرأي، واحترام الدستور والمعايير الدولية في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالإنتخابات :

٦ - إجراء انتخابات حرة نزيهة تحت رقابة وإشراف دولي، وتمكين منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية من مراقبة جميع مراحل العملية الإنتخابية.

٧ - وقف استخدام مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام لخدمة مرشحين بعينهم، وتحييدها ومنح فرص متكافئة لجميع المرشحين.

٨ - تمكين المواطنين من اختيار ممثليهم دون تهديدات وضغوط أمنية أو اقتصادية، وضبط استخدام المال السياسي للتأثير علي سير الانتخابات.

٩ - وقف استخدام الحلول الأمنية في مواجهة المتنافسين المعارضين وحملاتهم، وإطلاق سراح كافة السجناء علي خلفية الانتخابات الرئاسية السابقة.

LDSF

LAW AND DEMOCRACY
SUPPORT FOUNDATION